

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون
وزارة المجاهدين وذوي الحقوق



الجلسات الوطنية
للاذكرة والتاريخ



الدليل التنظيمي للجلسات الوطنية للاذكرة والتاريخ





«... مع هذه الذكرى الخالدة في الجامعات والمدارس والمراكز الشبانية والثقافية ومختلف الفضاءات لمحاربة النسيان وتخليد أمجاد الجزائر، أعلن عن توجيه وزارة المجاهدين وذوي الحقوق إلى المباشرة في تجسيد مشروعات، يتعلق الأول بجلسات وطنية للذاكرة والتاريخ والثاني يخص التحضير لمشروع قانون يتعلق بالذاكرة الوطنية وفاء لشهداء مجازر 8 ماي 1945 ولشهداء الجزائر الذين نترحم بخشوع على أرواحهم الطاهرة في اليوم الوطني للذاكرة المخلد للذكرى الحادية والثمانين (81) لتلك المجازر، ونجدد عهدنا معهم لحفظ الأمانة وخدمة الوطن المفدى والشعب الجزائري الأبي، في جزائر منتصرة شامخة أبية».



**مقتطف من رسالة رئيس الجمهورية ،
السيد عبد المجيد تبون،
بمناسبة إحياء اليوم الوطني للذاكرة
المخلد للذكرى الـ 81 لمجازر الثامن ماي 1945.**



ديباجة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، وما يصاحبها من تنافس على الروايات والسرديات التاريخية، ومحاولات إعادة تشكيل الوعي بالوقائع والأحداث، وتنامي تأثير الفضاءات الرقمية في إنتاج المعلومات وتداولها، تبرز الذاكرة الوطنية بوصفها أحد المكونات الأساسية في صون الهوية الوطنية، وبناء الوعي بالتاريخ المشترك، وترسيخ مقومات الأمن الوطني في أبعاده المعرفية والثقافية والاستراتيجية. ويستدعي ذلك تطوير مقاربة وطنية متكاملة لإدارة الذاكرة والتاريخ، لا تقتصر على الحفظ والتوثيق، بل تمتد إلى البحث والتحليل والتقييم والاستشراف، بما يعزز قدرة الدولة والمجتمع على فهم ماضيهم، وصون مرجعياتهما التاريخية، واستثمار رصيدهما الحضاري في بناء المستقبل .

وانطلاقاً من هذه الرؤية، تكتسب **الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ** أهمية تتجاوز تنظيم اللقاءات والندوات العلمية، لتشكّل إطاراً وطنياً للحوار المنهجي، وتكامل الخبرات، وتشخيص التحديات، وتطوير الرؤى والمقترحات المتعلقة بحفظ الذاكرة الوطنية ودراساتها وتوثيقها ونقلها إلى الأجيال. وتقتضي هذه الوظيفة اعتماد تنظيم

مؤسسي قادر على توحيد المنهجيات، وضمان التكامل بين مختلف الفاعلين، والارتقاء بجودة النقاش العلمي، وربط المعرفة التاريخية باحتياجات المؤسسات الوطنية وأولوياتها، بما يحول الجهد العلمي من مبادرات متفرقة إلى مسار تراكمي منظم يخدم المصلحة الوطنية.

وفي هذا السياق، يأتي **الدليل التنظيمي لإدارة الندوات العلمية ضمن الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ** بوصفه مرجعاً تنظيمياً ومنهجياً يضبط مختلف مراحل إعداد الجلسات وتسييرها وتقييم نتائجها، ويحدد المبادئ والمعايير والإجراءات التي تضمن انسجامها مع الأهداف العامة للجلسات الوطنية. فهو لا يقتصر على تنظيم الجوانب الإدارية واللوجستية، أو ضبط تسلسل الفقرات وتوزيع الأدوار، بل يؤسس لمنهجية عمل متكاملة تبدأ بتحديد الإشكاليات والأهداف، وتتمر بالتشخيص العلمي واختيار الكفاءات وبناء النقاشات الموجهة، وتنتهي بتركيب النتائج وإنتاج المخرجات العلمية والمؤسسية، وتحديد آليات متابعتها وتقييمها واستثمارها.

ويقوم هذا الدليل على مبدأ جوهري مفاده أنّ قيمة الجلسات الوطنية لا تُقاس بمجرد انعقادها، ولا بعدد

المشاركين فيها أو المداخلات المقدمة خلالها، وإنّما بما تضيفه من معرفة موثقة، وما تنتجه من تحليل علمي رصين، وما تتيحه من خيارات ومقترحات قابلة للدراسة والتوظيف، وما تسهم به في تطوير الأداء المؤسسي وبناء رصيد وطني مستدام من الدراسات والتقارير والتوصيات. ومن ثم، فإن الانتقال من منطق تنظيم الفعاليات إلى منطق إنتاج النتائج يمثل أحد المرتكزات الأساسية لهذا الدليل، بما يضمن أن تكون لكل ندوة إشكالية محدّدة، وأهداف واضحة، ومخرجات منتظرة، ومسار موثّق للمتابعة والتقييم.

كما يولي الدليل أهمية خاصة للخصوصية العلمية والوطنية للجلسات المرتبطة بالذاكرة والتاريخ، من خلال التأكيد على احترام الأصول المنهجية في التعامل مع الوثائق والمصادر والشهادات، والتحقّق من المعطيات، والتمييز بين الوقائع المثبتة والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الشخصية، ومراعاة السياقات التاريخية والقانونية ذات الصلة. ويهدف هذا التوجه إلى صون المصداقية العلمية، وتعزيز الثقة في المخرجات، وتوفير شروط ملائمة لإنتاج معرفة تاريخية مسؤولة، تحافظ على سلامة البحث العلمي وتخدم، في الوقت ذاته، متطلبات حماية الذاكرة الوطنية وتثمينها.

ولا تنفصل هذه المنهجية عن ضرورة تعزيز التكامل بين الباحثين والأكاديميين والخبراء والفاعلين الميدانيين والمؤسسات والقطاعات المعنية، وفق مقارنة تضمن الاستفادة من تنوع الاختصاصات والخبرات، وترتبط التشخيص العلمي بالاحتياجات الفعلية للمؤسسات الوطنية. كما تستدعي تطوير أدوات فعالة لتوثيق المخرجات وأرشفتها وتنظيمها، وإحالة التوصيات إلى الجهات المختصة، ورصد مسارات التعامل معها، وقياس مدى التقدم في تنفيذها، بما يسمح بتحويل نتائج الندوات إلى رصيد معرفي قابل للاسترجاع والتحديث والاستثمار في إعداد السياسات والبرامج ذات الصلة بالذاكرة والتاريخ.

وتأسيساً على ذلك، ينتظم الدليل في ثلاثة أقسام متكاملة، يتناول أولها الإطار المرجعي والمبادئ الناضجة لإدارة الندوات العلمية وخصوصيتها الوطنية، ويحدّد ثانيها الإطار التنظيمي والمنهجي ومراحل الإعداد والتنفيذ وتوزيع المسؤوليات، فيما يخصّ ثالثها لإنتاج المخرجات العلمية والمؤسسية وآليات المتابعة والتقييم والاستدامة، ويستكمل الجوانب التطبيقية والإجرائية وفق الهيكلية المعتمدة للدليل، ويعكس هذا

البناء تصورًا متكاملًا للجلسات باعتبارها مسارًا مؤسسيًا يبدأ بالتخطيط وينتهي بالتقييم والتراكم المعرفي، مع مراعاة خصوصية كل موضوع وطبيعة مخرجاته والجهات المعنية به.

إنّ جوهر هذا الدليل هو أداة لتوحيد الممارسة، وترشيد الجهد العلمي والتنظيمي، وتعزيز المسؤولية المؤسسية، والارتقاء بمستوى إنتاج المعرفة وتوظيفها ضمن الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ. وغايته النهائية الإسهام في بناء منظومة وطنية متماسكة لإدارة المعرفة التاريخية، تجعل من الذاكرة مجالًا للتوثيق والبحث والفهم والاستشراف، ومن الندوات العلمية آليات منتظمة لإنتاج القيمة المضافة، ومن مخرجاتها رصيدًا تراكميًا يدعم السياسات الوطنية، ويعزز الوعي التاريخي، ويصون السيادة السردية، ويربط مسؤولية حفظ الماضي بمتطلبات بناء المستقبل.

القسم الأول : الإطار المرجعي للدليل

يشكّل الإطار المرجعي للدليل الأساس الناظم لإدارة الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ، من خلال تحديد المنطلقات الفكرية والمنهجية والمؤسسية التي توجه إعدادها وتسييرها وتقييم نتائجها. وينطلق هذا الإطار من اعتبار الجلسات أكثر من مجرد فضاء لتبادل الآراء وعرض الدراسات، بل آلية منظمة لإنتاج المعرفة التاريخية، وتعميق التحليل، واستشراف التحديات، وصياغة المقترحات التي تستجيب للاحتياجات الوطنية في مجال الذاكرة والتاريخ.

وتكتسب هذه الوظيفة أهمية خاصة في سياق الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ، بالنظر إلى ارتباط الذاكرة الوطنية بحماية الهوية، وصون السيادة السردية، وتعزيز الوعي التاريخي، وترسيخ القدرة المجتمعية والمؤسسية على مواجهة محاولات التزييف والتضليل والاستهداف. وهو ما يقتضي اعتماد مرجعية علمية واضحة، وقواعد تنظيمية موحدة، ومعايير دقيقة لضمان جودة النقاشات ومصادقية المخرجات وقابليتها للتوظيف المؤسسي.

وعليه، يحدد هذا القسم الغاية من الدليل، والمبادئ الحاكمة لإدارة الجلسات، والخصوصية العلمية والوطنية التي تميّزها، بما يؤسس لمرجعية مشتركة تضمن الانسجام بين أهداف الجلسات وإجراءات تنفيذها، وترتبط بين الصرامة العلمية والمسؤولية الوطنية، وبين إنتاج المعرفة وإمكانية استثمارها في تطوير السياسات والبرامج ذات الصلة بالذاكرة والتاريخ.

1- الغاية من الدليل :

يهدف هذا الدليل إلى تأسيس الجلسات الوطنية وتحويلها من فضاءات للنقاش الأكاديمي إلى آليات مؤسسية لإنتاج المعرفة الاستراتيجية الداعمة لصنع القرار الوطني، بما يعزز مكانة الذاكرة والتاريخ كأداتين سياديتين في بناء الدولة وتحسينها.

كما يسعى إلى وضع إطار تنظيمي ومنهجي مرجعي لإدارة الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ، بما يضمن توحيد أساليب إعدادها وتسييرها، وضبط مراحلها التحضيرية والعلمية والتنفيذية، وتحديد معايير اختيار المشاركين، وتنظيم آليات النقاش والتوثيق والتركيب، وضمان جودة مخرجاتها وقابليتها للاستثمار المؤسسي.

ويؤسس الدليل، في هذا الإطار، لمنهجية متكاملة تربط بين تحديد الإشكاليات، والتشخيص القائم على الأدلة، والتحليل العلمي، وصياغة التوصيات، وتحديد مسارات متابعتها وتقييم نتائجها، بما يعزز التنسيق بين الفاعلين المعنيين، ويسهم في بناء رصيد وطني تراكمي من الدراسات والتقارير والمقترحات القابلة للتوظيف في تطوير السياسات والبرامج ذات الصلة بالذاكرة والتاريخ.

2- المبادئ :

تتطلب فعالية الجلسات وجود مجموعة من المبادئ المرجعية التي تضبط أهدافها، وتوجه أساليب إعدادها وتسييرها، وتحدد المعايير التي تُقاس بها جودة أعمالها ومخرجاتها. ولا تقتصر وظيفة هذه المبادئ على تنظيم الممارسة العلمية، بل تمتد إلى ضمان الانسجام بين الإشكالية المطروحة، وطبيعة المشاركين، ومنهجية النقاش، والنتائج المنتظرة. وبناءً على ذلك، تشكل المبادئ الآتية إطاراً ناظماً لمختلف مراحل الجلسة، بما يعزز الصرامة العلمية، ويرسخ المسؤولية المؤسسية، ويضمن توجيه الجهد العلمي نحو نتائج واضحة وقابلة للتوثيق والاستثمار.

ترتكز إدارة الجلسات على المبادئ التالية :

♦ **الجلسة الوطنية كآلية لدعم صنع القرار:**
تُصمم الجلسة الوطنية وتُدار باعتبارها مساراً منظماً لإنتاج المعرفة والتحليل والخيارات والتوصيات القابلة للاستثمار في صنع القرار الوطني.

♦ **أولوية الأثر:** قياس النجاح بمدى التأثير في السياسات العمومية وليس بعدد الفعاليات.

♦ **الصرامة العلميّة:** اعتماد منهجيات تحليلية قائمة على الأدلة والمعطيات.

♦ **تقليص الطابع الخطابي:** الحد من الطرح الإنشائي لصالح التحليل والتوصيف الدقيق.

♦ **إلزامية المخرجات:** لا تُختتم أي جلسة وطنية دون وثائق رسمية قابلة للتنفيذ.

♦ **الربط بالمؤسسات:** إشراك مباشر للفاعلين.

3- الخصوصية العلمية والوطنية للجلسات :

تراعي إدارة الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ الطبيعة الخاصة للذاكرة الوطنية باعتبارها مجالاً تتكامل فيه المعرفة التاريخية، والتوثيق، والبحث العلمي، وحماية الأرشيف، وصون الشهادات، ونقل

الخبرة التاريخية بين الأجيال، وتعزيز الوعي الوطني والسيادة السردية.

وبناءً على ذلك، تلتزم الجلسات باحترام الأصول العلمية في التعامل مع المصادر والوثائق والشهادات، والتمييز بين الوقائع الموثقة والتفسيرات والاستنتاجات والآراء الشخصية، والتحقق من المعطيات قبل اعتمادها، ومراعاة السياقات التاريخية والقانونية ذات الصلة. كما ينبغي أن تستهدف مخرجاتها تطوير آليات حفظ الذاكرة وتوثيقها ودراساتها ونقلها، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية، واقتراح التدابير العلمية والتربوية والإعلامية والرقمية الكفيلة بحمايتها واثمينها.

وتُراعى، في جميع مراحل العمل، القواعد القانونية المتعلقة بالأرشيف والوثائق والمعطيات الشخصية، وحقوق أصحاب الشهادات، وشروط إتاحة المواد التاريخية وتداولها، مع المحافظة على الاستقلالية المنهجية للبحث العلمي، والتمييز الواضح بين ما تثبته المصادر وما يستنتجه الباحثون وما يُقترح من خيارات للسياسات الوطنية.

القسم الثاني : الإطار التنظيمي والمنهجي للجلسة

يحدّد الإطار التنظيمي والمنهجي القواعد والإجراءات التي تحكم إعداد الجلسات الوطنية وإدارتها وتنفيذها وتقييم نتائجها، بما يضمن الانتقال من المبادئ المرجعية للدليل إلى ممارسة علمية منظّمة ومتكاملة. وينطلق هذا الإطار من أن جودة الجلسات لا تتوقف على قيمة المداخلات أو مستوى المشاركين فحسب، بل ترتبط أساساً بسلامة هندستها، ودقة تحديد إشكالياتها، وملاءمة منهجية معالجتها، وحسن إدارة النقاش، والقدرة على تركيب النتائج وتحويلها إلى مخرجات واضحة وقابلة للاستثمار المؤسسي.

وبناءً على ذلك، يعتمد هذا القسم مقارنة منهجية متكاملة تنظم مختلف مراحل الجلسات، بدءاً من التحضير العلمي والتشخيص المسبق، مروراً باختيار المشاركين وتصميم البرنامج وإدارة المداخلات وورشات العمل، وصولاً إلى تركيب النتائج وصياغة التوصيات وتوثيقها وتحديد آليات متابعتها. ويهدف هذا التنظيم إلى ضمان التكامل الوظيفي بين مختلف المراحل، وتحديد مسؤوليات المتدخلين،

وترشيد الوقت والموارد، وتوجيه النقاش نحو معالجة الإشكاليات المحددة بدل الاكتفاء بعرض الآراء وتبادل الانطباعات.

وتُراعى في تطبيق هذه المنهجية الخصوصية العلمية والوطنية للجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ من خلال اعتماد مقارنة تجمع بين البحث الموثّق والتشخيص المؤسسي، والتحليل الاستراتيجي واستشراف الاحتياجات المستقبلية، بما يسمح بإنتاج مخرجات تستجيب لمتطلبات حفظ الذاكرة الوطنية وتوثيقها ودراستها ونقلها، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات المعنية بها.

وعليه، يقدم هذا القسم نموذجًا تنظيميًا مرجعيًا لإدارة الجلسات، قابلًا للتكييف وفق طبيعة كل موضوع وأهدافه ومخرجاته المنتظرة، مع الالتزام بالمعايير العلمية والتنظيمية المشتركة التي تضمن وحدة المنهجية، وجودة الأداء، وقابلية النتائج للتوثيق والتقييم والمتابعة.

1- هندسة الجلسات ومراحل إعدادها :

تقوم هندسة الجلسات على تنظيم مراحل العمل في مسار متكامل يبدأ بتحديد الإشكالية والأهداف،

ويمر بالإعداد العلمي والتنظيمي وإدارة المداخلات والمناقشات، وينتهي بتركيب النتائج وتوثيق المخرجات ومتابعتها. ويهدف هذا التنظيم إلى ضمان التكامل بين مختلف مراحل الجلسات، ومنع الفصل بين التحضير العلمي والتنفيذ والتقييم، بما يسمح بتوجيه الموارد والجهود نحو تحقيق الأهداف المحددة. ويعتمد الدليل في هذا الإطار نموذجًا تنظيميًا مرجعيًا قابلاً للتكيف وفق طبيعة كل موضوع، مع الحفاظ على وحدة المنهجية والمعايير الأساسية المعتمدة ضمن الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ.

2- توزيع المسؤوليات والمهام خلال مختلف مراحل الجلسات الوطنية:

تتطلب الإدارة الفعالة للجلسات الوطنية تحديدًا واضحًا للمسؤوليات والمهام، بما يضمن التكامل بين الإشراف العلمي والتنسيق التنظيمي وإدارة النقاش وتركيب النتائج ومتابعة تنفيذ التوصيات. ولا يقتصر هذا التوزيع على تحديد الجهات المشاركة في تنظيم الجلسات، بل يشمل ضبط اختصاصات كل جهة، وتحديد مسؤولياتها في مختلف مراحل العمل، وآليات

التنسيق بينها، بما يمنع تداخل الصلاحيات أو إغفال المهام الأساسية، ويضمن المساءلة عن جودة التنفيذ والمخرجات.

وبناءً على ذلك، تُوزع المسؤوليات وفق الهيكل الوظيفي الآتي:

أولاً- اللجنة العلمية :

تتولى اللجنة العلمية الإشراف على سلامة البناء العلمي للجلسات، وضمان ارتباط محتواها بالإشكالية المركزية والأهداف المحددة، وتتولى على وجه الخصوص:

♦ تحديد الإشكالية المركزية والأهداف العلمية بالتنسيق مع الجهة المشرفة على الجلسات.

♦ إعداد ورقة التأطير العلمي وتحديد المحاور والأسئلة المرجعية.

♦ اقتراح المشاركين والمتدخلين وفق معايير الكفاءة والتخصص والخبرة و الإلتزام الوطني.

♦ مراجعة المداخلات العلمية والتحقق من ارتباطها بموضوع الجلسة الوطنية وقيمتها المضافة.

♦ تحديد المنهجية المناسبة لإدارة النقاشات وورشات

العمل والمائدة المستديرة.

- ◆ الإشراف على التركيب العلمي للنتائج وضمان اتساق التوصيات مع التشخيص والتحليل.
- ◆ مراجعة التقرير العلمي النهائي والمصادقة على سلامته العلمية قبل اعتماده من الجهة المختصة.

ثانيا- اللجنة التنظيمية :

- تتولى اللجنة التنظيمية توفير الشروط الإدارية واللوجستية والتقنية اللازمة لتنفيذ الجلسات الوطنية، بما يضمن حسن سير مختلف مراحلها واحترام البرنامج الزمني المحدد، وتشمل مهامها :
- ◆ إعداد الخطة التنظيمية والجدول الزمني للتنفيذ.
 - ◆ التنسيق مع المؤسسات والقطاعات والجهات المشاركة.
 - ◆ متابعة توجيه الدعوات وتأکید المشاركة وتوفير المعلومات اللازمة للمتدخلين.
 - ◆ تهيئة الفضاءات والتجهيزات والوسائل التقنية والوثائق التنظيمية.
 - ◆ ضمان احترام التوقيت وتسلسل فقرات البرنامج بالتنسيق مع رئيس الجلسة.

- ♦ توفير الدعم الإداري والتقني لورشات العمل وجلسات المناقشة.
- ♦ جمع الوثائق والمداخلات والمواد المقدمة، وحفظها وفق الإجراءات المعتمدة.
- ♦ التنسيق لإعداد المحاضر والوثائق الرسمية بالتعاون مع المقرر العام.

ثالثا - رئيس الجلسة :

- يتولى رئيس الجلسة إدارة أشغالها وضمان احترام أهدافها وبرنامجها وقواعد النقاش المعتمدة، بما يحافظ على الانسجام بين مختلف فقراتها ويضمن توجيه الحوار نحو النتائج المنتظرة. وتشمل مسؤولياته:
- ♦ افتتاح الأشغال وتوضيح الإشكالية المركزية والأهداف ومحاور النقاش.
- ♦ إدارة الجلسات وضبط ترتيب المداخلات وتوزيع الوقت.
- ♦ ضمان التوازن بين المتدخلين وإتاحة الفرصة للنقاش العلمي المنظم.
- ♦ الحد من التكرار والاستطراد والخروج عن موضوع الجلسة.

- ♦ توجيه المناقشات نحو الأسئلة الجوهرية والقضايا التي تتطلب تشخيصاً أو معالجة.
- ♦ التنسيق مع مقرري الجلسات والورشات لضمان توثيق النتائج الأساسية.
- ♦ الإشراف على عرض الخلاصات والتوصيات في الجلسة الختامية.

رابعا- المقرر العام للجلسة :

- يتولى المقرر العام توثيق المسار العلمي للجلسة وتركيب مخرجاتها في وثيقة موحّدة تعكس أهم المعطيات والتحليلات والنتائج والتوصيات التي أفضت إليها المناقشات. وتشمل مهامه:
- ♦ جمع المداخلات المكتوبة والعروض والوثائق المرجعية المعتمدة.
 - ♦ توثيق النقاشات وتسجيل النتائج الأساسية دون الاكتفاء بتلخيص المداخلات تبعاً.
 - ♦ استلام تقارير مقرري الورشات ومراجعة مدى اتساقها مع الإشكالية المركزية.
 - ♦ تصنيف المخرجات بحسب طبيعتها إلى نتائج تشخيصية، واستنتاجات تحليلية، وتوصيات

استراتيجية، وإجراءات تنفيذية، ومقترحات قانونية أو تنظيمية عند الاقتضاء.

◆ إعداد مشروع التقرير الختامي للجلسة بالتنسيق مع اللجنة العلمية.

◆ مراجعة الصياغة النهائية للمخرجات والتحقق من وضوحها وقابليتها للتوثيق والمتابعة.

◆ حفظ الوثائق والمواد العلمية ضمن الأرشفة المعتمد للجلسة.

خامسا- منسق ورشة العمل :

يتولى منسق الورشة إدارة سير العمل داخلها، وضمان التزام المشاركين بالمحور المحدّد والأسئلة الموجهة، بما يسمح بتحقيق النتائج المطلوبة ضمن الوقت المتاح. وتشمل مهامه:

◆ توضيح أهداف الورشة ومحاورها والإشكاليات التي يتعين معالجتها.

◆ تنظيم المشاركة وتوزيع فرص التدخل.

◆ توجيه النقاش نحو معالجة الإشكالية المحددة وتجنب التكرار.

◆ ضمان الانتقال من تشخيص الوضع القائم إلى

تحليل أسبابه ومناقشة خيارات معالجته.

♦ التنسيق مع الخبير التوجيهي والمقرر لضمان التكامل بين التحليل العلمي والتركيب العملي.

♦ عرض الخلاصات الأساسية للورشة قبل اختتام أعمالها.

سادسا- مقرر ورشة العمل :

يتولى مقرر الورشة توثيق نتائج المناقشات وتركيبها في تقرير موجز ومنظم، يميّز بين المعطيات المثبتة، والتشخيصات المطروحة، والاستنتاجات، والخيارات المقترحة. وتشمل مهامه:

♦ تسجيل الإشكاليات والاختلالات التي جرى تحديدها.

♦ توثيق الحجج والمعطيات الأساسية التي استند إليها النقاش.

♦ استخلاص النتائج المشتركة وتحديد نقاط الاختلاف التي تستوجب الإشارة إليها.

♦ صياغة التوصيات والإجراءات المقترحة بصورة دقيقة ومحددة.

♦ التمييز بين التوصيات الاستراتيجية والتدابير

التنفيذية والمقترحات القانونية أو التنظيمية.
♦ إعداد تقرير الورشة وتسليمه إلى المقرر العام
ضمن الآجال المحددة.

سابعا - الخبير التوجيهي:

يُستعان بالخبير التوجيهي، عند الاقتضاء،
لضمان سلامة المعالجة العلمية والمنهجية داخل
الورشة، وتوفير التأيير التخصصي الذي يساعد
على تعميق التحليل وتقييم الخيارات المطروحة.
وتشمل مهامه:

♦ تقديم التوضيحات العلمية والمنهجية
المرتبطة بموضوع الورشة.

♦ مساعدة المشاركين على التمييز بين
المعطيات المثبتة والافتراضات والاستنتاجات.

♦ لفت الانتباه إلى الفجوات المعرفية أو
المؤسسية التي تستدعي مزيداً من التحقق.

♦ تقييم الخيارات المقترحة من حيث وجاهتها
العلمية وقابليتها للتطبيق.

♦ المساهمة في ضبط التوصيات دون الحلول
محل المشاركين أو فرض استنتاجات.

ثامنا - الجهة المشرفة على الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ :

تتولى الجهة المختصة بالإشراف على الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ ضمان الانسجام العام بين الجلسات وأهداف البرنامج الوطني، وتنسيق استثمار مخرجاتها ضمن المسار المؤسسي الشامل. وتشمل مسؤولياتها، في حدود اختصاصاتها:

♦ اعتماد الإطار العام للجلسة وأهدافها ومخرجاتها المنتظرة.

♦ ضمان التنسيق بين اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية والجهات والمؤسسات المعنية.

♦ اعتماد الوثائق النهائية وفق الإجراءات والصلاحيات المقررة.

♦ إحالة التوصيات والمقترحات إلى المؤسسات والقطاعات المختصة بحسب طبيعتها.

♦ تحديد الجهة المسؤولة عن متابعة كل توصية، بالتنسيق مع الجهات المعنية.

♦ متابعة مدى تقدم تنفيذ التوصيات ورصد الصعوبات التي تعترض تطبيقها.

♦ إدماج النتائج ذات القيمة المضافة في الرصيد

الوطني التراكمي للجلسات، بما يدعم تطوير السياسات والبرامج المتعلقة بالذاكرة والتاريخ.

تاسعا - آليات التنسيق :

ضمائاً لفعالية توزيع المسؤوليات، يُعتمد مبدأ تحديد المسؤولية عن كل مخرج من مخرجات الجلسة، مع ضبط الجهة المكلفة بإعداده، والجهة التي تتولى مراجعته، والجهة المخولة باعتماده، والجهة المسؤولة عن متابعته عند الاقتضاء.

وُتراعى في ذلك القواعد التالية:

♦ **وضوح الاختصاصات:** تحديد مهام كل جهة قبل انطلاق التحضيرات، بما يمنع تداخل الأدوار أو تضاربها.

♦ **وحدة التنسيق:** اعتماد قناة تنسيق واضحة بين اللجنة العلمية واللجنة التنظيمية ورئاسة الجلسة والمقرر العام.

♦ **تحديد آجال الإنجاز:** ضبط مواعيد تسليم المداخلات وتقارير الورشات ومشروع التقرير النهائي واعتماد المخرجات.

♦ **قابلية التتبع:** توثيق القرارات والإجراءات

والنتائج، وتحديد المسؤوليات المرتبطة بكل مرحلة.
♦ **المراجعة والاعتماد:** إخضاع المخرجات للمراجعة العلمية والتنظيمية اللازمة قبل اعتمادها رسمياً.

♦ **متابعة التوصيات:** إسناد كل توصية معتمدة إلى جهة مختصة بالمتابعة، مع تحديد الإجراء المطلوب والأجل والمؤشر المناسب لقياس التقدم، متى كانت طبيعة التوصية تسمح بذلك.

3- المرحلة التحضيرية أي ما قبل الجلسة :

تمثل المرحلة التحضيرية الأساس الذي تُبنى عليه جودة الجلسة وفعالية مخرجاتها، إذ تتحدّد خلالها الإشكالية المركزية، والأهداف العلمية، ومحاور النقاش، وطبيعة المشاركين، والنتائج المنتظرة. كما تتيح هذه المرحلة تحديد المعطيات والوثائق المتاحة، ورصد الفجوات المعرفية والمؤسسية المرتبطة بالموضوع، وضبط الاحتياجات التنظيمية والمنهجية. ويقتضي نجاحها الانتقال من الإعداد الإداري للفعالية إلى التخطيط العلمي المسبق الذي يحدّد ما ينبغي أن تعالجه الجلسة الوطنية،

والأسئلة التي يتعيّن الإجابة عنها، والمخرجات التي يُنتظر الوصول إليها.

تشكّل هذه المرحلة الأساس الحاسم لنجاح الجلسات الوطنية، وتشمل:

♦ تحديد إشكالية دقيقة ذات صلة مباشرة بالسياسات العمومية

♦ إعداد ورقة تأطير علمي مرجعية (Concept Note)

♦ إنجاز تقرير تشخيصي مسبق (Baseline Report)

♦ اختيار المشاركين وفق معايير استراتيجية:

- أساتذة و باحثين أكاديميين

- خبراء متخصصون

- صناع قرار

- فاعلون ميدانيون

♦ إعداد أجندة موجهة نحو النتائج (-Outco me-Oriented Agenda)

4- معايير اختيار المشاركين :

يُعد اختيار المشاركين من العوامل الحاسمة في تحديد المستوى العلمي للجلسة وقدرتها على معالجة الإشكالية المطروحة. ولا يقوم الاختيار على المكانة الأكاديمية أو التمثيل المؤسساتي وحدهما، بل يستند إلى مدى ارتباط الاختصاص بالموضوع، الخبرة العلمية أو الميدانية، والالتزام الوطني والقدرة على تقديم إضافة نوعية تسهم في التشخيص والتحليل وصياغة المقترحات. ويهدف اعتماد معايير واضحة إلى ضمان التكامل بين التخصصات والخبرات، وتحقيق التوازن بين المعرفة الأكاديمية والاحتياجات المؤسسية والالتزام الوطني، بما يجعل المشاركة أداة لإثراء النقاش وإنتاج نتائج ذات قيمة علمية ووطنية.

يعتمد اختيار المشاركين على :

♦ الكفاءة العلمية.

♦ الخبرة العملية/الميدانية.

♦ التمثيل المؤسساتي الفاعل.

♦ التنوع التخصصي.

♦ الالتزام والمسؤولية الوطنية.

♦ القدرة على تقديم إضافة علمية عملية وليس

فقط نظرية.

5- هيكلة الجلسات الوطنية :

تستهدف هيكلة الجلسة تنظيم التفاعل بين التأطير العلمي والتشخيص والتحليل والمناقشة، بما يضمن الانتقال المنطقي من تحديد الإشكالية إلى فهم أبعادها، ثم مناقشة الخيارات الممكنة لمعالجتها. ويُراعى في بناء البرنامج تحقيق التوازن بين المداخلات العلمية والنقاشات الجماعية وورشات العمل، وفق طبيعة الموضوع والأهداف المحددة. كما ينبغي أن يؤدي كل مكون من مكونات الجلسة الوطنية وظيفة واضحة ضمن المسار العام، وأن يسهم في إنتاج نتائج قابلة للتركيب والتوثيق، بعيداً عن التكرار أو التوسع الذي لا يخدم الإشكالية المركزية.

♦ الجلسة الافتتاحية (30 دقيقة)

- كلمة توجيهية رسمية ذات بعد استراتيجي

- عرض الإشكالية ومحاور النقاش

♦ العرض التشخيصي (20-30 دقيقة)

- تقديم تقرير علمي تحليلي شامل

- إبراز الاختلالات والفجوات

♦ المداخلات العلمية بالإضافة للنقاش (90 دقيقة)

- 2 إلى 3 مداخلات نوعية

-مدة كل مداخلة: 15 دقيقة

♦ التركيز على:

- التحليل

- المقارنة

- التجارب الدولية

♦ ورشات العمل (2 سا - 2.30 سا) كل ورشة تُدار من

طرف: رئيس + مقرر + منسق + خبير توجيهي

تنظم وفق مقارنة وظيفية:

1. ورشة التشخيص المعمق

2. ورشة الحلول الاستراتيجية

3. ورشة الآليات التنفيذية

4. ورشة الإطار القانوني والتنظيمي

(1 مرحلة التركيب وصياغة المخرجات 60 دقيقة

♦ دمج نتائج الورشات

♦ صياغة:

- توصيات استراتيجية

- إجراءات تنفيذية

- مشاريع نصوص (عند الحاجة)

♦ إعداد وثيقة رسمية موحدة

(2 الجلسة الختامية

◆ عرض النتائج النهائية

◆ مناقشة محدودة

◆ المصادقة الرسمية على المخرجات

القسم الثالث: المخرجات العلمية والمؤسسية (المتابعة، التقييم والاستدامة):

يمثل إنتاج المخرجات العلمية والمؤسسية المرحلة التي تتحدّد فيها القيمة المضافة للجلسات الوطنية، من خلال تحويل ما تنتجه من نقاشات ومعارف وتحليلات إلى حصيلة منظّمة من النتائج والاستنتاجات والتوصيات والمقترحات القابلة للتوثيق والاستثمار والمتابعة. ولا تكتمل وظيفة الجلسة بمجرد اختتام أشغالها، بل تمتد إلى ضمان استيعاب نتائجها، وتحديد سبل توظيفها، ومتابعة ما يترتب عنها من إجراءات، وتقييم مدى إسهامها في تطوير المعرفة والممارسة المؤسسية في المجالات المرتبطة بالذاكرة والتاريخ.

وانطلاقاً من ذلك، يعتمد هذا القسم مقارنة متكاملة تربط بين التركيب العلمي للمخرجات، وصياغة التوصيات الاستراتيجية والتنفيذية، وتحديد آليات إحالتها إلى الجهات المختصة، ووضع ترتيبات

واضحة لمتابعة تنفيذها وتقييم نتائجها. كما يركّز على تطوير أدوات الدعم المؤسسي والرقمي الكفيلة بحفظ الإنتاج العلمي وتنظيمه واسترجاعه، بما يسمح ببناء رصيد معرفي وطني تراكمي، يحدّ من تشتت الجهود وتكرار الدراسات وفقدان الخبرات المتولدة عن مختلف الجلسات.

وتكتسب هذه المقاربة أهمية خاصة ضمن الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ، بالنظر إلى الحاجة إلى بناء منظومة مستدامة لإنتاج المعرفة التاريخية وتوثيقها وتأمينها، وتعزيز التنسيق بين المؤسسات والقطاعات المعنية، وربط نتائج البحث العلمي بالاحتياجات الوطنية في مجالات حفظ الذاكرة ودراساتها ونقلها وحمايتها. ويتطلب ذلك اعتماد مؤشرات موضوعية لقياس جودة المخرجات ومستوى توظيفها، وتقييم فعالية آليات المتابعة، ورصد الأثر المؤسسي المتحقّق، مع التمييز بين النتائج التي تقع ضمن مسؤولية الجهة المنظمة وتلك التي يرتبط تحقيقها بقرارات الجهات المختصة واستجابتها.

وعليه، يؤسس هذا القسم لمنظومة متكاملة تضمن الانتقال من إنتاج المعرفة إلى إدارتها واستثمارها،

ومن صياغة التوصيات إلى متابعة مسارات تنفيذها، ومن تنظيم الجلسات بصورة منفصلة إلى بناء عملية وطنية تراكمية للتعلم المؤسسي والتحسين المستمر، بما يعزّز استدامة الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ ويكرّس دورها في دعم السياسات والبرامج الوطنية ذات الصلة.

1- مرحلة التركيب العلمي وصياغة المخرجات المؤسسية :

التركيب؛ حلقة تنتقل من خلالها الجلسة الوطنية من تعدّد المداخلات والآراء إلى بناء حصيلة علمية منظمة تعكس أهم النتائج والاستنتاجات والمقترحات. وتتطلب هذه المرحلة مراجعة ما طرح خلال النقاشات، وتصنيف الأفكار وفق محاور الجلسة، والتحقّق من اتساق الاستنتاجات مع المعطيات، والتمييز بين النتائج المدعومة بالأدلة والتوصيات والمقترحات التي تستدعي مزيداً من الدراسة. ويهدف هذا العمل إلى ضمان عدم ضياع القيمة العلمية للنقاشات، وتحويلها إلى مخرجات واضحة وموثقة، يمكن الرجوع إليها والاستفادة منها في العمل المؤسسي.

لا تُعتبر الجلسة مكتملة دون إنتاج:

- تقرير علمي تحليلي

- وثيقة توصيات استراتيجية

- مصفوفة تنفيذ (Action Plan)

- مشاريع نصوص قانونية أو تنظيمية (إن وجدت)

◆ ملخص تنفيذي موجه لصناع القرار (Policy Brief)

2- آليات المتابعة والتقييم:

لضمان الأثر الفعلي لابد من:

◆ إنشاء لجنة متابعة دائمة تتحدّد وفق ما

تراه لجنة الاشراف مناسباً

◆ إعداد تقارير دورية حول تنفيذ التوصيات

◆ ربط المخرجات بـ:

- القطاعات الوزارية

- الهيئات التنفيذية

- رفع تقارير تقييم إلى الجهات العليا

3- أدوات الدعم المؤسسي :

يتطلب ضمان استمرارية الجلسات الوطنية للذاكرة

والتاريخ تطوير أدوات مؤسسية قادرة على حفظ

المعرفة المنتجة وتنظيمها وتيسير استرجاعها والاستفادة منها عبر الزمن. فغياب منظومة متكاملة لإدارة المخرجات قد يؤدي إلى تشتت التقارير والدراسات، وتكرار الجهود البحثية، وصعوبة تتبع التوصيات والنتائج. لذلك، يستهدف هذا العنصر تحديد الأدوات التنظيمية والرقمية التي تدعم إدارة الجلسات، وتوثيق إنتاجها العلمي، وبناء رصيد معرفي تراكمي يخدم الباحثين والمؤسسات والقطاعات المعنية، مع مراعاة متطلبات حماية الوثائق والأرشيف والمعطيات الشخصية وضبط شروط الإتاحة والتداول.

♦ لتعزيز الفعالية والاستمرارية:

- منصة رقمية وطنية لإدارة الجلسات
- قاعدة بيانات وطنية للخبراء والمتدخلين
- نظام أرشفة رقمي للذاكرة العلمية
- بنك وطني للدراسات والتقارير

♦ مؤشرات القياس الاستراتيجي KPIS :

يقتضي تطوير الأداء العلمي والمؤسسي للجلسات اعتماد مؤشرات واضحة تسمح بتقييم مدى تحقيق

الأهداف المحددة، ورصد جودة المخرجات، وتقدير مستوى الاستفادة منها. ولا ينبغي أن يقتصر التقييم على المؤشرات الكمية، مثل عدد المشاركين أو المداخلات، بل يجب أن يشمل جودة التحليل والتوثيق، ومدى استكمال المخرجات، ومستوى توظيف النتائج، وإسهامها في بناء المعرفة الوطنية. ويهدف اعتماد هذه المؤشرات إلى توفير أساس موضوعي للمراجعة والتحسين، مع التمييز بين أداء الجهة المنظمة والأثر الذي يتوقف تحققه على قرارات المؤسسات المعنية وعوامل أخرى خارج نطاق الندوة.

♦ يتم تقييم الجلسات وفق مؤشرات دقيقة:

- مستوى مشاركة المختصين والفاعلين
- نسبة تنفيذ التوصيات
- جودة وقابلية تطبيق المخرجات
- أثر الجلسات الوطنية على السياسات العمومية
- استمرارية المتابعة بعد الجلسة الوطنية

خاتما:

يؤسس هذا الدليل لمرجعية تنظيمية ومنهجية موحدة لإدارة الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ، بما

يعزز تكامل العمل العلمي والتنظيمي والمؤسسي،
ويضمن توثيق نتائجه والمحافظة على استمرارية
الاستفادة منها. وتتمثل الغاية النهائية في
ترسيخ ممارسة علمية وطنية تجمع بين الدقة
التاريخية والمسؤولية المؤسسية، وتدعم حفظ
الذاكرة وتطوير المعرفة بشأنها، وتعزز قدرتها على
الإسهام في بناء الوعي الوطني وصون السيادة
السردية. ومن ثم، فإن فاعلية الدليل ترتبط بمدى
الالتزام بتطبيقه، وتطوير أدواته، والاستفادة من
نتائج التقييم في تحسين أداء الجلسات وتطوير
البرنامج الوطني للذاكرة والتاريخ.

إن الجلسات العلمية، في إطار البرنامج الوطني
للذاكرة والتاريخ، ليست نشاطاً أكاديمياً تقليدياً، بل
أصبحت:

أداة سيادية ومركز لإنتاج المعرفة الاستراتيجية،
ورافعة لتحويل الذاكرة الوطنية إلى قوة تأثير
في القرار السياسي.



الجلسات الوطنية للاذكرة والتاريخ



وزارة المجاهدين وذوي الحقوق
أكتوبر 2026